المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 19-03-2006 العـــدد : 1362
الصفحـات : 48 المسلسل : 24

حوارات في الإقتصاد

قدم د. جاسم المناعي مدير عام ورئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي صورة زاهية عن الاقتصاد السعودي الذي وصفه بأقوى اقتصاديات دول المنطقة وقال في حوار مع «المجلة» ان ثقل الاقتصاد السعودي في المنظور العالمي واضح، لافتا الى معدلات النمو الكبيرة التي حققها اقتصاد السعودية بشهادات المؤسسات الدولية. وقال انها فاقت معدلات النمو الامريكية والاوروبية وانها ذات طابع استمراري. وقال ان المملكة التي تعد اهم مصدر للنفط في العالم تلعب دورا رئيسا في استقرار السوق العالمي، مشيدا بالطاقم الاقتصادي السعودي الذي يرسم السياسات الاقتصادية السعودية. وقال ان تلك السياسات الاقتصادية السعودية ذات مستويات عالمية سواء على الصعيد المصرفي او القطاعات الاقتصادية الاخرى المختلفة.

ورأى ان السعودية تقيم المشاريع الاقتصادية الكبيرة التي تستهدف اسكان وتشغيل الخريجين من الشباب السعودي لافتا في هذا الصدد الى مدينة الملك عبد الله الاقتصادية التي قال انها مبادرة ريادية حكيمة.

وثمن الجولة الاسيوية التي كان خادم الحرمين الشريفين قام بها في وقت سابق في عدد من عواصم دول شرق اسيا ووصفها بالمبادرة الحكيمة ذات النظرة المستقبلية.

وقال انها حققت نجاحات كبيرة مؤكدا على ان خطوات مهمة ستترتب عليها في كافة المجالات بما فيها ربط دول الخليج والمملكة مع هذه الدول الاسيوية المهمة، معتبرا ان اصرار السعودية على ضرورة التوازن بين الاندماج باقتصاديات العالم والمحافظة على المصالح الوطنية هو الذي اخر انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية حتى تحقق لها ما ارادت.

وبين ان السياسة الاقتصادية المنفتحة التي تنتهجها دول مجلس التعاون شجعت الاستثمارات المحلية والاجنبية على القدوم اليها مشيرا الى ان انتهاج دول الخليج منذ البداية سياسة الاقتصاد الحر ساعدها في تحرير الانشطة الاقتصادية المختلفة وجعلها تتقدم بشكل اسرع من غيرها، لكنه دعاها الى ضرورة مواصلة التطور والتحسين، لافتا الى ان تركيز الاستثمارات في قطاع الخدمات بانه توجه اقتصادي مثمر، مشيدا بالصناعات الخليجية في مجال الالمونيوم والبتروكيماويات.. الخ وقال ان هذه الصناعات ذات ميزة تنافسية عالمية.

وحول الاتحاد النقدي الخليجي واصدار عملة خليجية موحدة قال ان المقومات المتوفرة لدى دول الخليج لم تكن متوفرة لدى دول اوروبا قبل الاتحاد مؤكدا على ان هناك خطوات خليجية مهمة وكبيرة تم تحقيقها في هذا الجانب وقال ان دول الخليج ستصل بسهولة ويسر الى تحقيق اهدافها على هذا الصعيد في الوقت المحدد.

واعتبر ان الدول العربية لا تعاني اصلا من مشكلتي مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، وقال ان هناك مراكز مالية عالمية معروفة هي التي تمارس غسيل الاموال. وقال ان الدول العربية سنت التشريعات بهذا الجانب من باب الاحتراس وليس لانها متورطة، مشيدا بالقطاع المصرفي العربي الذي قال انه ملتزم بالمعايير والتشريعات الدولية.

وحول الديون العربية الخارجية قال انها في مستوى مطمئن لا يبعث على الخوف والقلق مبينا انها اقل من 50% من الناتج المحلي، لكنه اشار الى ان الديون الخارجية اللبنانية مقلقة.

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 19-03-2006 العـــدد : 1362
الصفحـات : 49 المسلسل : 24

د. جاسم المناعي رئيس صندوق النقد العربي لـ «المجلة»:

الاقتصاد السـعودي ينمو ويتقدم أكثر من اقتصاد أميركا

دبي: حوار محمود خليل

• كيف تنظرون الى المناخ الاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي خصوصا في ضوء العوائد المالية الكبيرة جراء ارتفاع اسعار النفط عالميا وكذلك بسبب عودة جزء من رؤوس الاموال المهاجرة اثر تفجيرات 11 سبتمبر؟

- الواقع ان السياسة الاقتصادية المنفتحة لدول مجلس التعاون والتي تتجنب العراقيل والبيروقراطية والعقد هي التي شجعت المستثمرين سواء المحليين منهم او الاجانب للقدوم والاستثمار فيها وليس كما هو شائع لان هذه الدول تتمتع بموارد مالية كبيرة، لذلك نرى ان دول الخليج قادرة على استقطاب استثمارات عديدة، بمعنى انه ليس من الضرورة حسب اعتقادات البعض ان تذهب الاستثمارات الى الدول التي تحتاج لرؤوس الاموال، بل تذهب لتستوطن في الدول التي يتوفر فيها مناخ استثماري مشجع على ازدهارها، ولعل اكبر دليل على هذا ما يجسده الواقع الحالي فبدل ان تذهب هذه الاستثمارات الى دول افريقيا ودول عربية توجهت الى دول الخليج الغنية اصلا بمواردها المالية. وبالتالي هذا يؤكد ان رأس المال لا جنسية له.

• الى ماذا تعزو هذه المفارقة، حيث ان الاعتقاد الشائع يتمثل في ان رأس المال يبحث دائما عن الدول التي تحتاج الى رؤوس اموال؟

- من المهم ان ننتبه الى هذه المفارقة المهمة جدا والتي تبدو للوهلة الاولى انها غريبة عجيبة لكنها وببساطة تعد ابجدية من ابجديات الاقتصاد الحر مفادها ان الاستثمار القادم من الخارج يبحث عن المكان الذي تتوفر فيه مقومات الاستثمار حتى لو كان هذا المكان مصدرا لرأس المال مثل دول الخليج، ويظهر هذا الامر بشكل جلي حينما نعرف ان حجم رؤوس الاموال الاجنبية القادمة من الخارج الى المنطقة تتركز اكثرها في دول الخليج التي اصلا تصدر رأس المال. وحري بي ان اؤكد ان ما ساعد على ازدهار هذه الاستثمارات والمشاريع في دول الخليج لم يكن ناتجا عن الفوائض المالية من عوائد النفط بل للسياسة المنفتحة المنتهجة في هذه الدول، وعلينا ان لا يغيب عن بالنا هنا ان العديد من رجال الاعمال العرب نتيجة للتشريعات الاقتصادية وعدم وجود عراقيل ونظرا للبنية الاساسية المتطورة قدموا هم الاخرون الى دول الخليج للاستثمار فيها، لانه لا يمكن للمستثمر ايا كان الاستفادة من مزايا العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل اقتصاديات مغلقة، ولقد استفادت دول الخليج ليس فقط من قدوم رؤوس اموال اجنبية اليها بل ما حملته هذه الاموال معها من خبرة ومعرفة وتكنولوجيا دول الخليج احوج اليها من حاجتها لرؤوس اموال.

• يعني ذلك ان دول الخليج خطوات كبيرة واثقة وصحيحة في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية والادارية؟

- دول الخليج بدأت بداية متحررة من الاساس وهذا يختلف عن اوضاع عدد من الدول العربية التي كان البعض منها يمارس المناهج الاقتصادية الموجهة واضطرها الامر لاحقا في ضوء فشل التجارب السابقة للتحول الى الاقتصاد الحر..

دول الخليج منذ البداية بدأت بالاقتصاد الحر ولم تكن هناك حاجة كي تتحول من اقتصاديات موجهة الى اقتصاديات حرة وهو ما ساعدها بشكل كبير من خلال الخطوات المتقدمة التي انتهجتها بتحرير الانشطة الاقتصادية لكي تتقدم بشكل اسرع من غيرها في هذا الجانب.

• امام ما تقدم اين هي سلبيات وايجابيات الواقع الاقتصادي الخليجي الراهن؟

- الايجابيات كبيرة، وبلا شك فان ممارسة دول الخليج لسياسات اقتصادية منفتحة كان مشجعا للمستثمرين وهذا بحد ذاته ايجابية كبيرة، لكن هذا الحديث لا يعني باي حال من الأحوال ان هذه الدول ليست بحاجة الى المزيد من التطور والتحسين في اوضاعها، فرغم الواقع الجيد الذي اشرت اليه آنفا الا ان واقع الحال يشير الى هناك الكثير من الامور تتطلب التحسين والتطوير يفترض ان لا تغيب عن بال احد لعل اولها ان دول الخليج تعد من الدول الحديثة التي يعد عمرها في التنمية الاقتصادية والتطور السياسي قصيرا نسبيا بما يستوجب حاجتها للمزيد من الخبرة وفترة طويلة لكي تستكمل كافة الجوانب، وعن السلبيات ارد بان دول الخليج تحتاج الى مشوار طويل ولمزيد من التطور، واعتقد ان هناك تفاهما وسعيا حثيثا من قبل دول مجلس التعاون لتحقيق المزيد من التقدم في هذا الموضوع تنعكس في مراجعة التشريعات الاقتصادية.

■ المناخ الاستثماري في دول الخليج قادر على استقطاب استثمارات عديدة نظرا للسياسات الاقتصادية المنفتحة

■ الصناعات الخليجية ناجحة وذات ميزة تنافسية عالمية

■ رأس المال بلا جنسية وهو دائم البحث عن البيئة التي توفر ازدهار استثماراته وليس عن الدول التي تحتاج له

■ مدينة الملك عبد الله الاقتصادية قرار حكيم وهي من مشاريع التطور العمراني المهمة المخصصة لتشغيل وإسكان الخريجين الشباب

■ نجاحات باهرة حققتها جولة خادم الحرمين الشريفين لربط دول الخليج والمملكة بعواصم المستقبل العالمي

• مثل ماذا؟

- مثلا اليوم دول مجلس التعاون تندمج اكثر واكثر مع الاقتصاد العالمي وقبلت ايضا الالتحاق بمفاوضات متعددة الاطراف من خلال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية والقبول بقوانينها وتشريعاتها بما يستلزم مراجعة جميع التشريعات السابقة لكي تتطابق مع لغة العصر والمرحلة الجديدة ولكي تندمج اكثر واكثر في الاقتصاد العالمي، كذلك دول الخليج توقع اتفاقات تجارة حرة مع امريكا والاتحاد الاوروبي وهناك اتفاقات مع دول شرق اسيا الصين والهند وغيرهما وكل هذه الترتيبات الجديدة تحتاج الى مراجعة التشريعات السابقة للتأكد من انها تنسجم مع المرحلة الجديدة من العلاقات الاقتصادية العالمية.

• الملاحظ ان الاستثمارات في دول الخليج سواء المحلية منها او الخارجية تتركز بشكل كبير في قطاع الخدمات الا ترى ان هذا الامر سينعكس بالسلب على القطاعات الاقتصادية الاخرى الصناعة مثلا؟

- اولا دول الخليج ليست زراعية وحري الاعتراف ان المجتمعات الخليجية ليست صناعية، لهذا تم ايلاء قطاع الخدمات الاهمية، وهنا علينا معرفة ان ظاهرة تزايد دور قطاع الخدمات ليست مقصورة على دول الخليج وحسب انما هي ظاهرة عالمية، فحتى المجتمعات التي بدأت فيها الثورة الصناعية باتت اقتصاداتها في هذ المرحلة تعتمد على قطاع الخدمات اكثر من القطاع الصناعي، وبات قطاع الخدمات في امريكا واروبا على ما هو الاهم من ناحية توظيف المواطنين، هذا عدا عن مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي.

وتستوجب الاشارة هنا الى جوانب مهمة خطتها دول الخليج في سبيل تنويع قاعدة الاقتصاد، فرغم ان قطاع الخدمات هو الاكثر ملاءمة لظروف المناخ الاستثماري في الدول الخليجية الا ان هذا لا يعني ان دول الخليج لم تستثمر في قطاعات اخرى بل على العكس من ذلك، فعلى سبيل

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 19-03-2006 العـــدد : 1362
الصفحـات : 50 المسلسل : 24

المثال قطاع الصناعة يحظى باهمية كبيرة في دول الخليج فهناك صناعات الالمنيوم والبتروكيماويات.. الخ التي باتت دول الخليج تعد من اهم المنتجين في العالم اليوم لهذه الصناعات. ويغيب عن بال الكثيرين ان دول الخليج دول صناعية ولديها صناعات في مستوى عالمي فانظر الى مصانع الالمنيوم في دول الخليج فهي ذات مقاييس عالمية وكذلك مشاريع البتروكيماويات في السعودية وعدد اخر من الدول هي الاخرى ذات مقاييس عالمية وانشئت خصيصا لكي لا تستهدف الاسواق المحلية بل ان طاقاتها الانتاجية الكبيرة جدا مصممة للتصدير الى الاسواق العالمية.

اذن لدى دول الخليج صناعات تصديرية مهمة جدا، وبالاضافة الى كل ما تقدم علينا الاخذ بالاعتبار ايضا ما تم توقيعه حديثا في ابو ظبي مع مصانع ايطالية لانشاء مصنع كبير جدا للحديد والصلب وكذلك مصهر كبير للالمنيوم في دبي، هذا يدلل على التوجه والاهتمام الذي توليه دول

حيث ان هناك شبابا تخرج من الجامعات ويريد الزواج وهو بحاجة الى سكن لائق ومناسب وليس دائما يجد هذا الشباب بسرعة المكان المناسب لذلك انشاء المدن والمشاريع العقارية هام ومبدع.

نحن ولله الحمد في المنطقة لدينا معدلات نمو مشجعة جدا ومن الممكن ان ترتفع اكثر وبذات الوقت لدينا معدلات نمو سكاني سريع وهذا يترتب عليه حاجة لخلق فرص عمل واذا لم نستطع خلق معدلات نمو كبيرة فلن نتمكن من توفير فرص العمل.فمدينة الملك عبد الله الاقتصادية تنبع من هذه المقومات فنحن في بلدان متطورة والمعدل السكاني يزداد بشكل كبير لذا يجب استباق الامور من خلال توفير البنية الاساسية للتوسع العمراني وتوفير التشكيلات المناسبة للعمل والسكن والاقامة وحتى هذا الامر مفيد لحركة السير سيما واننا نجد الكثير من الاختناقات المرورية في بلداننا وهذا يستلزم بناء استثمارات في العمران كما هو الحال في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية.

ولله الحمد اقتصاديات المملكة في مسيرة ناجحة جدا تبعث على الطمأنينة بان هناك زخما ونوعا من الاستمرارية في تحقيق معدلات نمو مشجعة جدا ستظهر انعكاساتها الايجابية جدا خلال السنوات القادمة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.

... السعودية تزخر بمقومات النمو اكثر من العديد من الدول في العالم العربي اولا لمساحتها الكبيرة جدا وما تضمه من اقاليم متنوعة من ناحية المناخ والموارد الطبيعية التي لا تنحصر بالنفط فقط لكن هناك ثروة معدنية كبيرة ومتنوعة لدرجة يمكنني القول ان عددا منها لم يتم استغلاله حتى الان ومدخرة للمستقبل اضف الى ذلك امكانات المملكة المالية الكبيرة كما انها اهم مصدر للنفط في العالم ويعتمد السوق العالمي اعتمادا كبيرا على ما تصدره المملكة فهي اكبر مزود للنفط في العالم ولاعب مهم جدا في استقرار السوق العالمي المملكة دورها كبير جدا ليس فقط على صعيد المنطقة ودول الخليج بل على صعيد العالم بشكل عام.

■ جولة خادم الحرمين الشريفين في عدد من عواصم دول شرق اسيا المهمة مبادرة حكيمة جدا وتدلل على مدى حكمة سياسة المملكة وتوجهاتها المستقبلية لما فيها من نظرة مستقبلية بعيدة لان دول شرق اسيا تزداد اهميتها يوما بعد يوم وغدا سيكون لها ثقل كبير في العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية

■ تأخر انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية كان لضمان التوازن بين الاندماج بالاقتصاد العالمي والمحافظة على المصالح الوطنية.

الخليج للقطاع الصناعي لكن يجب ان نتفهم ان ليس كل الصناعة قابلة ان تنجح في دول الخليج لان الثقافة الصناعية لدينا لا زالت محدودة ويجب التركيز على الصناعات التي لدينا فيها ميزة تنافسية على الصعيد العالمي كما هو حاصل في العديد من الصناعات الخليجية الان.

● في هذا السياق كيف تنظرون الى الافاق العالمية لمدينة الملك عبد الله الاقتصادية؟

- مدينة الملك عبد الله الاقتصادية تعد من مشاريع التطور العمراني والعقاري الهامة جدا التي بدات دول المنطقة تلتفت اليها واعتقد ان هناك سببا رئيسيا يعطي اهمية لهذا الموضوع، وهو المعدل الكبير للنمو السكاني في دول الخليج وهذا يدعونا للتفكير بجدية الى تطوير البنية الاساسية والتجمعات الحضارية المدنية لذلك نجد في هذه المبادرة الحكيمة باقامة مشاريع عمرانية عقارية اهمية كبيرة

● كيف ينظر صندوق النقد العربي الى المناخ الاستثماري في السعودية؟ وما هي برأيكم اجدى المشاريع التي من الممكن الاستثمار فيها داخل السعودية.. بصورة عامة كيف ترون التطورات التي يشهدها الاقتصاد السعودي وخصوصا بعد انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية؟

- الاقتصاد السعودي من اهم الاقتصادات العربية اذا لم يكن من اهم اقتصادات المنطقة بأسرها وثقل الاقتصاد السعودي واضح جدا ومهم لدول الخليج والعالم العربي فالسعودية ولله الحمد تزخر بامكانات هائلة وامام المملكة فرص استثمارية كبيرة جدا في المستقبل.. بلد كبير والنمو الاقتصادي فيه مشجع جدا تحديدا اذا اخذنا بعين الاعتبار السنوات القليلة الماضية حيث فاق معدل النمو 5% ووصل الى 6% وهذا معدل بالمقاييس العالمية كبير اذا ما قارناه بمعدل النمو في اوروبا 2% او امريكا 3.5%

اعتقد ان الاقتصاد السعودي اقتصاد واعد حيث ان ما تحقق حتى الان من انجازات يمثل جزءا بسيطا من الذي سيتحقق خلال السنوات القادمة نتيجة الامكانات الكبيرة التي تزخر بها المملكة اضف الى ذلك السياسة الاقتصادية الحكيمة في المملكة منذ عدة سنوات والتي توجت بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية وهذا تأكيد واصرار من المملكة على انها جزء هام من الاقتصاد العالمي وان اقتصادها مندمج مع الاقتصاد العالمي والممارسات الاقتصادية للمملكة تتطابق تماما مع متطلبات الاقتصاد العالمي وسياساتها الاقتصادية لا تقل ان لم تقف الممارسات العالمية على الصعيد المصرفي والسياسة الاقتصادية وبشهادة المؤسسات الدولية وتحديدا تقرير صندوق النقد الدولي الاخير الذي تضمن ترحيبا واشادة بالمستوى الذي وصلت اليه السياسة الاقتصادية للمملكة وهذا ليس بجديد

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 19-03-2006 العـــدد : 1362
الصفحـات : 51 المسلسل : 24

على المملكة فلديها طاقم اقتصادي بارع ومهم شباب ومتعلم وواع اعتقد انه سيقود المملكة الى مراحل اكثر تطورا.

• لوحظ في الاونة الاخيرة ان الدول الخليجية تنتهج سياسة التوجه شرقا نحو الدول الاسيوية التي يتفق في اوساط عديدة على انها ستكون عواصم المستقبل العالمي، كيف تنظرون الى هكذا توجه تجسد في الجولة الاسيوية الاخيرة لخادم الحرمين الشريفين في عدد من عواصم الدول الاسيوية المهمة؟

- جولة خادم الحرمين الشريفين في عدد من عواصم دول شرق اسيا المهمة مبادرة حكيمة جدا وتدلل على مدى حكمة سياسة المملكة وتوجهاتها المستقبلية لما فيها من نظرة مستقبلية بعيدة لان دول شرق اسيا تزداد اهميتها يوما بعد يوم وغدا سيكون لها ثقل كبير في العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية واذا لم نعمل منذ الان على اقامة علاقات جيدة مع هذه المنطقة فلن نضمن بانه سيكون لنا نصيب من هذا الدور المتصاعد لدول شرق اسيا لذا اعتقد انه بات الان على جميع الدول العربية الاهتمام والالتفات الى اهمية الدور المتزايد لهذه الدول.

المبادرة بالجولة كانت حكيمة والجولة حققت نجاحات كبيرة لأبعد الحدود وسيترتب عليها خطوات مهمة جدا في كافة المجالات التي من خلالها سترتبط جميع دول الخليج والمملكة مع هذه المناطق الهامة.

• ايضا كيف تنظرون الى فتح السعودية الباب امام رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في قطاعات هامة وحساسة وبمبالغ ضخمة؟

- بشكل عام نعيش في عالم مترابط لا نستطيع ان ننعزل في سياق العولمة التي افرزت تشابكات في المصالح ويجب ان يكون هناك فهم لهذه الظاهرة فيصعب على اي دولة العيش منعزلة عن بقية العالم، ويبقى كيفية تحقيق ذلك والسعي الى الترابط مع اقتصاديات بقية الدول والمحافظة بذات الوقت على المصالح الوطنية هو المحك الرئيس. فاذا استطعنا تحقيق التوازن من خلال سياسات حكيمة ومدروسة ما بين حرصنا على الارتباط بالاقتصاد العالمي والحفاظ على مصالحنا الوطنية فسنكون حققنا افضل وضع ممكن وهو امر سعت اليه السعودية، واذا ما فكرنا بسبب تأخر انضمام السعودية الى منظمة التجارة العالمية فلا يوجد هناك سبب سوى حرص المملكة والمسؤولين السعوديين ان يصلوا الى نقطة التوازن ما بين تحقيق هذا الهدف والاندماج بالاقتصاد العالمي وبذات الوقت الحرص والمحافظة على المصالح الوطنية وهو ما تحقق للمملكة في جميع المجالات والقطاعات.

• ماذا عن الجهود المبذولة لتجسير التباينات ما بين انظمة النقد العربي وصولا الى اقامة الاتحاد النقدي العربي، هل الافاق مشجعة على هذا الصعيد؟

- انا متفائل واعتقد ان الدول العربية قطعت شوطا مهماً جدا في هذا الجانب، وحتى لا يكون كلامي عاما سأكون محدد، فاذا اردنا تحقيق اتحاد نقدي وتكاملا وترابطا يجب علينا تغيير الظروف السابقة لكي تكون منسجمة مع بعضها البعض، ولقد بدأنا من نقطة في هذا الجانب كان التباين فيها كبيرا ما بين المناهج الاقتصادية للدول العربية حيث كانت دولة تنتهج التخطيط المركزي واخرى تعتمد الاقتصاد الحر، فسعينا منذ البداية الى تحقيق انسجام اكثر بين السياسات الاقتصادية العربية حتى نضعها في نفس المصاف بحيث تسهل عملية التنسيق والتكامل فيما بينها والحمد لله قطعنا شوط كبيرا جدا والدليل على ذلك ليس لدينا اليوم دول كثيرة ما زالت تتمسك بمنهج التخطيط المركزي او الاقتصاد الموجه، وباتت. الدول العربية كلها تقريبا تطبق وتتبنى سياسة الاقتصاد الحر وهذا بحد ذاته مهم جدا وسيساعدنا على تقريب السياسات الاقتصادية العربية وتحقيق انسجام اكبر فيما بينها ومتى توصلنا الى ذلك سيكون من السهل ان يكون التكامل الاقتصادي حقيقة.

ولأجل التأكيد ان هناك تقدما في هذا الموضوع بدأنا نرى مشاريع كانت بمثابة الحلم والشعار بدات تتحقق نتيجة للانسجام الحاصل اكثر واكثر فعلى سبيل المثال منطقة التجارة العربية الحرة التي ما كان من الممكن ان تتحقق لولا السياسات العربية الاقتصادية التي باتت منسجمة ومتقاربة سواء الخاصة بالجمارك او التجارة او.. الخ، وهنا يجب ان نلتفت الى حقيقة هي ان غالبية الدول العربية منضوية في اتفاقية التجارة العالمية وبالتالي اصبحت ملزومة ان تتبع نفس السياسة وهو ما ساعد على خلق منطقة التجارة العربية الحرة.

ومع ان التقدم الذي يتحقق في هذا الجانب لا يلمسه إلا عدد قليل ومقصور على الاختصاصيين الا انني اؤكد أن هناك تقدما سيساعدنا في المستقبل لتحقيق مراحل متقدمة من الانسجام والتكامل وانا على يقين ان هناك خطوات متقدمة ستتحقق، فاليوم نحن في الصندوق ننسق مع كافة البنوك المركزية العربية ونجتمع كمجلس محافظي هذه البنوك دوريا لتنسيق السياسات النقدية والخاصة بالرقابة المصرفية ونظام المدفوعات وهذه نواح مهمة جدا تم تحقيق تقارب عربي اكثر فيها خلال السنوات القليلة الماضية.

• كم هي الفترة الزمنية اللازمة التي من الممكن ان يرى المواطن العربي بانقضائها عملة عربية موحدة او عملة خليجية موحدة تماما كما عايش هذا التكامل المواطن الاوروبي؟

- العملة الخليجية الموحدة اسهل، من ايجاد عملة عربية موحدة لان دول الخليج متشابهة من الناحية السياسة النقدية وتكاد تكون متطابقة وهو ما يمكنني القول ان اوضاع دول الخليج في هذا الجانب افضل مما كانت عليه الاوضاع في دول اوروبا قبل ان يتوحد

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 19-03-2006 العـــدد : 1362
الصفحـات : 52 المسلسل : 24

اتحادها النقدي، حيث انه لم يكن متوفرا للدول الاوروبية حينما فكرت بالاتحاد النقدي المقومات المتوفرة لدول الخليج فقد كان لدى كل دولة اوروبية سعر فائدة وصرف مختلفين..دول الخليج ليس لديها هذه المشاكل فيكاد سعرا الفائدة والصرف يتوحدان تقريبا سيما وان دول الخليج مرتبطة بسعر الدولار، بما يجعل مشاورات دول الخليج بخصوص توحيد السياسة النقدية تخلو من المشاكل والتباينات اي ان دول الخليج في وضع مثالي يمكنها تحقيق الاتحاد النقدي والعملة الخليجية الموحدة بأقل صعوبة مما مرت به تجمعات اقليمية كثيرة.

• أذن لماذا لا يتم التسريع بإقامة الاتحاد النقدي الخليجي واصدار العملة الموحدة وتوحيد البنوك المركزية الخليجية؟

- لا بد وان يكون هناك اجراءات يتم الاتفاق من خلالها على معايير الاتحاد النقدي وهي كثيرة فمن المفروض ان يكون هناك تفاهم واداة للالتزام لأن العملية النقدية مثلما اشرت وانا اتحدث عن المجموعة الاوروبية تحتاج الى اساسيات، غدا سيكون هناك سياسة نقدية خليجية موحدة وسيتم الاتفاق على معايير فيما يختص بمعدل التضخم بحيث انه لا يمكن تطبيق سياسة نقدية موحدة فعالة وناجحة والاعضاء لديهم معدلات تضخم متباينة ونحن قريبون جدا من هذا الامر لان مستوى التضخم بات متقاربا ولقد تم تحديد موعد للعملة الموحدة والاتحاد النقدي في عام 2010 ونحن قادرون على الوصول اليه فالمعايير الاساسية تم الاتفاق عليها فمثلا معدل التضخم تم الاتفاق عليه والعجز في الميزانية ومستوى المديونية العامة للدولة تم الاتفاق عليها، اعتقد ان ما تبقى هناك مجال للاتفاق عليه هذا العام والعام المقبل وفيما يتعلق بمحافظي البنك المركزي انا متأكد انهم على دراية ووعي بأهمية الاتفاق على المواضيع المهمة جدا لانجاح هذه المسيرة وشعوري ان دول الخليج ستتمكن من الوصول الى هذا الهدف في الوقت المناسب.

• ماذا عن السوق الخليجي المشترك في هذا السياق هل هناك مؤشرات مشجعة وقوية؟

- لقد حدث تقدم مشجع في هذا الخصوص وتحديدا حينما يتم الحديث عن السماح لمواطني دول مجلس التعاون بالعمل في اي دولة وتملك العقار مثلما هو معمول به في دولة الامارات وهذه الخطوات متقدمة واعتقد اننا سنشهد خطوات مماثلة في المستقبل القريب يشير الى تقارب وتكامل السوق الخليجي.

• البعض يرى ان الحل لاشكالية اصدار العملة العربية الموحدة يتمثل في اصدار الدينار الاسلامي؟

- العملة اداة وليست هي الهدف لتحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية فاذا نظرنا الى التجربة الاوروبية في هذا الخصوص فسنجد ان الاتحاد النقدي وتوحيد العملة لديها جاءا في نهاية الطريق لقد كانت الخطوات الاهم بالنسبة لهم في البداية تحقيق السوق المشتركة والتشريعات والجمارك والتجارة لذا فقضية العملة بحد ذاتها اقل شأنا من انسجام السياسات الاقتصادية.

• كيف تقيم واقع القطاع المصرفي العربي في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب والالتزام بمعايير الاتفاقات المالية والمصرفية الدولية، ألا توافق ان ما يتناقله الاعلام الغربي حول مشاكل غسيل الاموال وتمويل الارهاب عن بعض الدول العربية امر مبالغ به؟

- القطاعات المالية العربية جيدة وساعدت كثيرا في النشاط الاقتصادي بشكل عام ولا بد ان نلتفت الى حقيقة ان ما يتحدث عنه الغرب فيما يتعلق بتبييض الاموال انها ليست مشكلة عربية اصلا فهناك مراكز مالية عالمية معروفة تعقد الصفقات بمليارات الدولارات في هذا الجانب والدول العربية لم تكن في يوم من الايام مركزا لتبييض الاموال.

ان عدم وجود مشاكل لدينا في هذا الجانب لم يجعلنا لا نولي تطوير تشريعاتنا بهذا الصدد اهتماما ملحوظا تحديدا وان هذه المشكلة تتفاقم عالميا فمع العولمة وارتباطنا بالاقتصاديات العالمية وجدنا انه من الضرورة بمكان ان نحترس في هذا الموضوع وعلى هذا بادرت الدول العربية بسن التشريعات اللازمة دون ان تكون بالضرورة متورطة وهو تأكيد على حرص الدول العربية لتجنب مثل هذه المشاكل وكذلك للانسجام مع الممارسات العالمية بهذا الموضوع..

على العكس التشريعات الخاصة التي سنتها الدول العربية سواء فيما يتعلق بمكافحة تبييض الاموال او مكافحة تمويل ارهاب تدلل انها قامت بواجبها لانها على ادراك بما تتطلبه التشريعات الحديثة وهناك سعي حثيث على هذا الجانب لتأكيد حرص الدول العربية على الالتزام بالمعايير الدولية وتطبيقها لتاكيد موقعها على المستوى الدولي.

• هل الديون العربية الخارجية في مستوى مطمئن وفي اي البلدان العربية توجد ديون مقلقة؟

- بشكل عام لو جمعنا الدول العربية معا في هذا الباب فإن مستوى المديونية ليس مخيفا، وفي المتوسط العام المديونية في العالم العربي اقل من 50 % من الناتج المحلي وهو امر ليس مخيفا، الا ان هذا لا ينطبق على اية دولة فهناك دول لديها مديونية مرتفعة فعلى سبيل المثال مستوى المديونية في لبنان مرتفع ومقلق وهناك محاولات لحل هذه المشكلة بدعم عربي كبير والمجتمع الدولي لمساعدة لبنان على تجاوز هذه المشكلة اما بقية الدول العربية فقد استطاعت خلال السنوات الاخيرة ان تخفض مديونيتها في ضوء ارتفاع عوائد النفط المالية فمستوى مديونية الجزائر كان مرتفعا وبفضل العائدات النفطية الكبيرة تمكنت من تخفيض مديونيتها بشكل ملحوظ ووصلت الى وضع جيد جدا وفي العام الماضي قليل جدا من الدول العربية لجأت الى الاقتراض.

• كم تقدر حجم الديون العربية؟

- الخارجية والداخلية تقارب الـ 150 مليار دولار وليس هناك دول لديها انكشاف للخارج وديونها داخلية فقط وهذا اسهل ولا يدعو للخوف والقلق بالشكل لو كانت المديونية من الخارج.

• كيف لنا ان نستفيد من العولمة وبالامس القريب رأينا كيف اعترضت جماعات اميركية على إدارة موانئ دبي العالمية موانئ اميركية تحت ذريعة الارهاب والامن؟

- العولمة لا تعني انه ليس لدينا مشاكل معها وهذه واحدة، لكن هذا لا يعني ان لا نفكر بالعولمة لأن فيها فرصا كبيرة ويجب ان لا تضيع منا كعرب وعلينا ان ننتبه الى ذلك ويجب مثل هذه المشاكل ان لا تكون مثبطة لعزائمنا فلننظر الى المشاكل التي تمر بها يوميا العلاقات الاقتصادية بين الصين اميركا على سبيل المثال فكل يوم هناك مشكلة العلاقات الاقتصادية العالمية باستمرار فيها شد وجذب ويجب ان تتسع صدورنا لكي لا نخسر الفرص التي توفرها العولمة وتفوتنا.. دائما المصالح مختلفة وفي بعض الاحيان متناقضة ومتعارضة فلنوسع صدورنا لكي نعمل على حلها وتجاوزها حتى نحقق اقصى فائدة من الاندماج في الاقتصاد العالمي ■

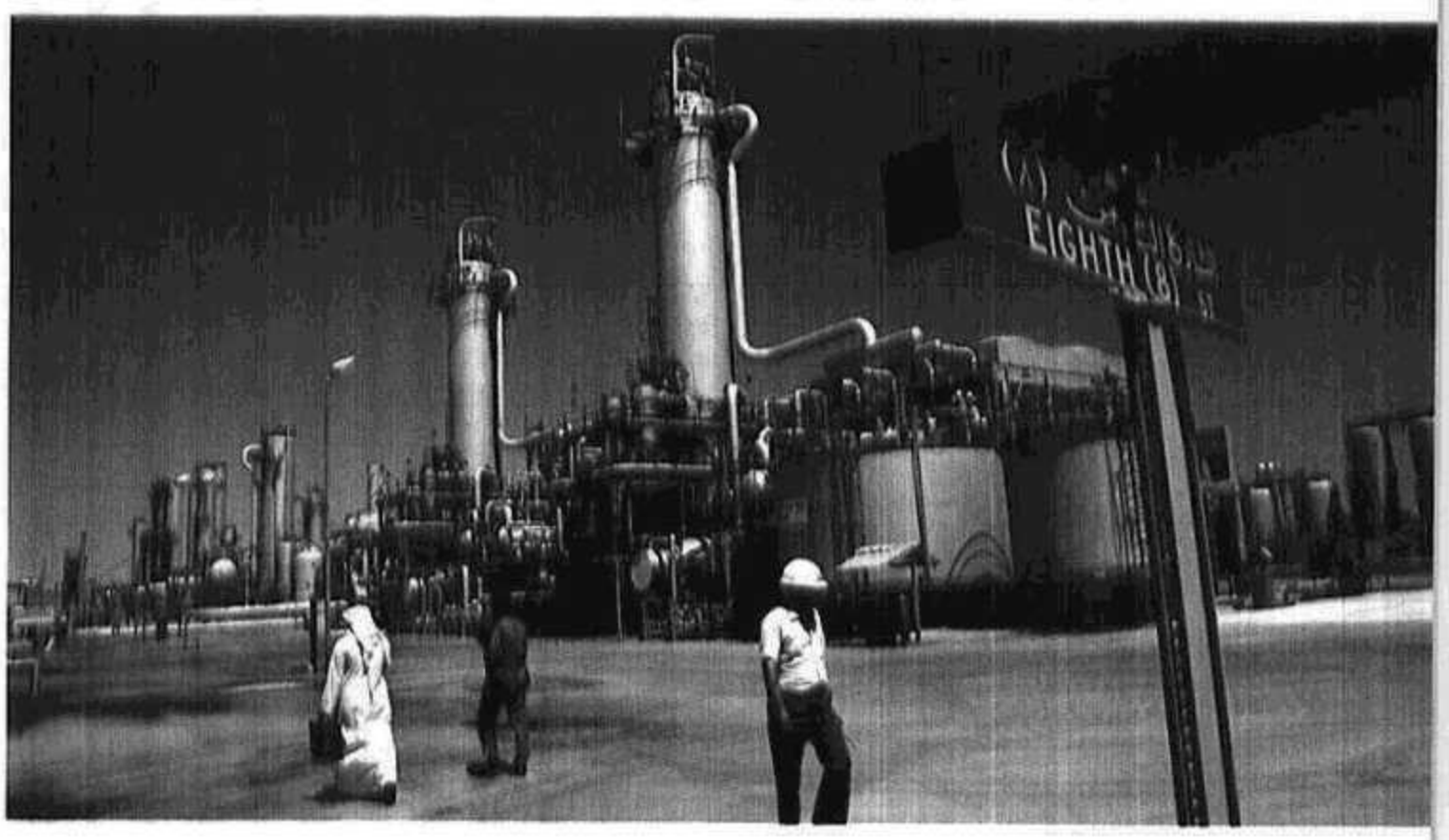

■ مراكز مالية عالمية معروفة هي التي تغسل الأموال بمليارات الدولارات ولا مشكلة عربية في هذا الجانب

■ دول الخليج تقترب بسهولة ويسر لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة في الوقت المحدد

■ الديون العربية الخارجية لا تقلق باستثناء لبنان